وصـــول الأولاد عديمو الجنسية إلى التعليـــم

إمكانيـــات وعوائـــق

وصـــول الأولاد عديمو الجنسية إلى التعليـــم

إمكانيـــات وعوائـــق

بحـــث ميدانـــي أولـــي فـــي ضواحـــي مدينـــة بيـــروت

2022

®حقوق الملكيّة الفكريّة محفوظة لجمعيّة روّاد الحقوق
يمكن نسخ المعلومات الواردة في هذه الدراسة أو استخدامها لأغراض أكاديميّة شرط ذكر المصدر

فريق البحث

مديرة البحث	سميرة طراد - المدير التنفيذي لجمعيّة روّاد الحقوق
منسّق البحث	مهنّد محفوظ، رئيس الفريق القانوني في جمعية روّاد الحقوق
الباحثات	د. عفة أبو شقرا و د. سلمى الحسيني، الجامعة اللبنانية -معهد العلوم الإجتماعية- الفرع الأول
الفريق الميداني	عباس غبريس، آمال محمد رمال، فاطمة محمد عساف، نور محمد أبو قيس الجامعة اللبنانية الفرع الأول ،MASTER2 - (طلاب علوم اجتماعية
تصميم	هبة إميل كيلاني

FRONTIERS RIGHTS
روّاد الحقوق

علم وخبر 588/2015
البريد الإلكتروني advocacy@frontiersruwad.org
الموقع الإلكتروني ruwadhoukouk.org
FrontiersRights
هاتف +961 1 383 556

جدول المحتويات

الملخص التنفيـذي	8
مقدمة	10
منهجية البحث	13
صعوبات البحث	14
تقسيم الدراسة	14
الفصـل الأول	
أولـياء الأولاد عديمـي الجنسـية - الملامـح العامـة	15
الملامح الاجتماعية والقانونية	16
جنسية الأهل	16
الوضع الاجتماعي	17
العمر عند الزواج	19
الوضع القانوني	20
المستوى التعليمي	20
الملامح الاقتصادية والمعيشية	21
العمل	21
الدخل	22
المسكن	23
الفصـل الثانـي	
الأوضـاع التربويـة للأولاد عديمـي الجنسيـة	24
الالتحاق بمؤسسة تعليمية	25
الجهة التي تساعد الولد على إتمام دروسه	27
أكلاف الدراسة	27
الجهات المساعدة	28
الالتحاق بمؤسسة تعليمية والوضع العائلي لرب الأسرة	28
الالتحاق بمؤسسة تعليمية والنشاط الاقتصادي لرب الأسرة	29
الالتحاق بمؤسسة تعليمية والمستوى التعليمي للأهل	30
الالتحاق بمؤسسة تعليمية والوضع القانوني وجنسية الأهل	30
أسباب عدم متابعة الدراسة	30
خلاصة وتوصيـات	32
التوصيـات	34

فهرس الجداول

جدول رقم 1	توزع الأهل حسب الجنسية	16
جدول رقم 2	الوضع الاجتماعي للأب حسب المنطقة	17
جدول رقم 3	الوضع الاجتماعي للأم حسب المنطقة	18
جدول رقم 4	توزع الآباء حسب المنطقة والعمر عند الزواج الأول	19
جدول رقم 5	توزع الأمهات حسب المنطقة والعمر عند الزواج الأول	19
جدول رقم 6	توزع الآباء حسب المستوى التعليمي والجنسية	20
جدول رقم 7	توزع الأمهات حسب المستوى التعليمي والجنسية	21
جدول رقم 8	توزع الأهل حسب النشاط الاقتصادي	21
جدول رقم 9	توزع الأهل حسب ديمومة العمل والمنطقة	22
جدول رقم 10	توزع الأولاد حسب الالتحاق بمؤسسة تعليمية	26
جدول رقم 11	توزع الأولاد المتابعين في مؤسسة تعليمية حسب نوع المؤسسة والمنطقة	26
جدول رقم 12	متوسط الانفاق السنوي على التعليم (ما عدا الاقساط المدرسية) للولد الواحد حسب المنطقة	28
جدول رقم 13	الالتحاق بمؤسسة تعليمية والوضع العائلي لرب الأسرة	29
جدول رقم 14	توزع الأولاد حسب الالتحاق بمؤسسة تعليمية والنشاط الاقتصادي لرب الأسرة	30
جدول رقم 15	أسباب عدم متابعة الدراسة	31

الملخص التنفيذي

تعتبر ظاهرة «عديمي الجنسية» من أخطر أشكال الحرمان الإنساني وتتداخل فيها معالم خصائص أساسية، في مقدمتها افتقاد هؤلاء الاشخاص إلى حق الوجود القانوني والانخراط ضمن إطار دولة والانتماء إلى وطن، مع ما يعنيه ذلك من امتلاك هوية، تكرس احترام الفرد على غير صعيد، مع ما يتصل بعملية الارتباط هذه من سلم حقوق المواطنة وفرص نمو متعددة الأوجه، ثقافة، وعيشاً... ومشاركة فاعلة في المجتمع السياسي والنشاطات الإنسانية المختلفة. تبدأ بامتلاك حق الوصول إلى الحقوق الأساسية من اجتماعية واقتصادية وسياسية كالحق بالتعلم والصحة والانتخاب.

يرافق هذه الخصائص، هامشية فئة «عديمي الجنسية» وسلبيتها في علاقاتها بالمجتمع الكبير، وما ينطوي عليه هذا الواقع من ضمور وفقر في طبيعة العلاقة مع الآخر، تجد ترجمة لها في ممارسة التمييز مع ما يرافق ذلك من سلوكيات وعقد اضطهاد متعددة الأوجه، في مجتمع لا تسوده عمومًا روح قبول الآخر وإعانته ويفتقر إلى روح الشراكة والمواطنية.

ولا يُخفى هنا ضرورة الإشارة إلى ما تتركه جملة هذه الوقائع من آثار نفسية، يغلب عليها طابع الانطواء والسلبية واليأس وصولاً إلى حالات القهر في المجتمع الكبير. وبهذا المعنى فإن ما تصاب به هذه الفئة من تهميش وتمييز لا تقتصر آثاره عليها فحسب، بل تمتد تبعاته السلبية لتطال المجتمع ككل.

في لبنان، لا يوجد دراسات علمية وميدانية حول ما يعانيه عديمو الجنسية. من هنا هدفت «جمعية روّاد الحقوق» من خلال هذه الدراسة المصغرة إلى استكشاف تجليات المعالم الخاصة بعديمي الجنسية من خلال بذل جهد معرفي والقيام ببحث ميداني، حيث لا يمكن النظر إلى السمات العامة التي تتصف بها هذه الفئة وما تحمله من تعقيدات، من دون فهم أسبابها ومفاعيلها. وكون دراسة أوضاع عديمي الجنسية من كل الجوانب القانونية، الاقتصادية والاجتماعية تتطلب جهدًا كبيرًا وإمكانيات لا تتوفر اليوم للجميعة، قررت التركيز كمرحلة أولى على معرفة وضع أبناء وبنات عديمي الجنسية التعليمي، وتبيان المشاكل والمصاعب التي تواجههم في الوصول إلى التعليم. وهدف هكذا أبحاث توفير المعرفة اللازمة من أجل العمل على تخطّي جملة الاختلالات التي تسم واقع هذه الفئة وتأمين فرص الحلول المؤدية إلى معالجة المشكلات الاساسية، لا سيما حصول الأولاد على التعلم.

إنطوى البحث على خطوات منهجية تم تكييفها لملاءمة طبيعة البحث والأهداف المرجوة منه، فتم تحديد حجم العينة بحيث تألفت من 45 عائلة بلغ مجموع أولادها 111 ولدًا تتراوح

اعمارهم بين 6 و17 سنة. أما المنطقة الجغرافية التي اعتُمدت للبحث، فكانت أطراف العاصمة بيروت التي لا تزال تُعتبر ضمن حزام فقر المدينة (منطقتي صبرا -الحي الغربي والنبعة) بالنظر لاحتضانها أعدادًا من العائلات التي لديها أولاد عديمي الجنسية. وبناءً على ما تقدم وبعد تحديد الإشكالية والفرضيات -التي سنشرحها لاحقًا- تم بناء الاستمارات واختبارها تمهيدًا لإجراء المقابلات.

بالنظر إلى خصوصية هذا البحث لجهة موضوعه وإشكاليته ولجهة الأهداف المعرفية المرجوة، تم تطبيق أدوات الدراسة التوصيفية والإحصائية والمنهجية التحليلية، التي يتداخل فيها الجانب السببي «causalité» والجانب التفهمي «compréhensif».

إن عملية بناء إشكالية البحث بصورتها الأولية، اعتمدت الاسترشاد بمعالجة متغيرات اجتماعية واقتصادية. أما منهجية البحث فتضمنت مراجعة مكتبية للادبيات المتاحة، والنزول إلى الحقل واستكشاف معالمه العامة، ثم تبع ذلك ملء الاستمارات مع أرباب الأسر وذلك عبر مقابلات مباشرة ومفتوحة.

تبين من دراسة النتائج وتحليلها أن هناك تفاوتًا حسب المنطقة فيما يتعلق بنسبة ارتياد الأولاد للمدارس. حيث وصلت النسبة إلى 82.5% في منطقة النبعة مقابل 21% في منطقة صبرا. وهذا عكس مستوى الأهل التعليمي بشكلٍ عام، كما عكس أيضًا الوضع الاقتصادي الذي يشكل عائقًا يحول دون إرسال الأولاد إلى المدرسة، إضافة إلى الدور الذي يلعبه كل من جنسية الأهل، العمر عند الزواج ومتوسط عدد الأولاد في الأسرة. إن دراسة هذه المتغيرات تعطي مؤشرًا عن وعي الأهل بأهمية تعليم أولادهم، وبالتالي إمكانية الاستفادة مما توفره المدرسة الرسمية من تسهيلات تسمح للأولاد بمتابعة دراستهم. كما يشمل إدراكهم للقوانين التي تطال أوضاعهم بشكلٍ مباشر، مما يسمح لهم بمعرفة حقوقهم الحاكمة لأوضاعهم القانونية، بما فيها الاجراءات المطلوب اتخاذها لتسجيل أولادهم في المدرسة، كما لخضوع هؤلاء للامتحانات المؤهِّلة لنيل الشهادة الرسمية.

من أهم توصيات الدراسة أن تضمن وزارة التربية حق التعليم بشكل فعلي لكل الأولاد المتواجدين على الاراضي اللبنانية من دون تفرقة أو تمييز، وأن تقوم بمراقبة فعلية لمدى التمكن من ممارسة هذا الحق. إن أي خطوة تقوم بها الدولة تجاه هؤلاء الأولاد وأهاليهم تكون بمثابة خطوات ايجابية في المستقبل من حيث السماح بترقي هؤلاء الأولاد وخاصة من باب تحصيلهم العلمي، مما يساعدهم على معرفة أوضاعهم الاجتماعية والقانونية، وبالتالي يسهل عليهم متابعة أوضاعهم القانونية وتسويتها. كما على المنظمات الأهلية ان تكثّف التوعية حول أهمية التعليم وكيفية الوصول إلى هذا الحق، كالقيام بورشات عمل مع إدارات المدارس الرسمية والخاصة وأهالي الأولاد عديمي الجنسية والمهتمين من الجهات المانحة ومسؤولين في الدولة اللبنانية، خاصة من كلّية التربية والجمعيات المختصة، للتنسيق في ما بينها من أجل تحسين واقع عديمي الجنسية ودمجهم في التعليم.

مقدمة

تتكون غالبية المجتمعات في العالم من شعوب وإثنيات متفرقة اندمجت فيما بينها على هذا النحو أو ذاك، ضمن إطار كيان سياسي نجد تعبيره السائد فيما يسمّى الدولة الحديثة. إلا أن عملية الاندماج هذه التي نجد تعبيرها الأساسي في معادلة مواطن-دولة، لا تختصر واقع هذه المجتمعات. فإلى جانب المكونات المجتمعية التي تحكمها جملة القوانين الناظمة لحياة أبناء أي مجتمع-دولة، تنتشر العديد من الجماعات المهمّشة والتي لا تندرج تحت عنوان «المواطنة». من هذه الجماعات فئة استثنائية ولكنها ذات طابع عالمي يطلق عليها تسمية «عديمي الجنسية». فهذه الفئة تتمايز عن غيرها من الجماعات المهمشة بغياب مجمل الحقوق القانونية وما يتصل بها من احتضان مجتمعي يتيح لها الاستفادة مما يوفّره المجتمع الذي تعيش فيه من فرص، إنتماء وعيش.

ينطبق الوضع المشار إليه على المجتمع اللبناني، مع بعض الخصوصية. إن الواقع المجتمعي لهؤلاء، يتّصف بخصوصية وضع هذه الفئة ضمن إطار الدولة اللبنانية من حيث تنوّعها لجهة أصولها وسماتها الثقافية، وأنماط سلوكها وعيشها. ونلحظ معاناة العديد من الجماعات المقيمة، بما فيها فئات من حملة الجنسية من اللبنانيين، من مشكلات متعددة يأتي في مقدمها العديد من التشريعات القانونية المجحفة والمميزة بين أبناء المجتمع الواحد، الأمر الذي يخلّ بشروط الانتماء والاندماج في المجتمع على اختلاف تجلياتها. وتتخذ هذه المشكلات صورتها الأكثر تعقيداً في واقع فئة «عديمي الجنسية» في لبنان. والمسألة هنا لا تقتصر على غياب الوضعية القانونية لهذه الفئة لناحية عدم امتلاكها جنسية اي بلد، بل تتعداه أيضًا إلى انعدام إمكانية إيجاد مكان لها في صلب الحياة الاجتماعية. فهناك تغاضٍ تام عن كل ما يتصل بعديمي الجنسية، سواء كان من مجمل النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، التربوية، والصحية ... إلخ.

يعيش على الأراضي اللبنانية تقديريًا أكثر من 50000 شخص عديم الجنسية[1] حيث لا تعتبرهم أية دولة «مواطنًا [ين] فيها بمقتضى تشريعها».[2] غير أنّ وجود هذا العدد الكبير من عديمي الجنسيّة في لبنان وبالتالي تحوّل انعدام الجنسيّة في لبنان إلى ظاهرة لم يكن كافيًا كي تحظى بالاهتمام الجدّي اللازم من قبل المسؤولين والأكاديميين والحقوقيين ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والجمعيات الأهلية. يترجم ذلك في عدم توفّر قواعد بيانات ممكنة ومعلومات محدّثة وإحصاءات شاملة ودراسات معمّقة حول عديمي الجنسية وأعدادهم وظروفهم لدى الوزارات والدوائر المختصة والسلطات المحلية، ولا اقتراحات حلول لمعالجة هذه الظاهرة من قبل أي من السلطات، أو الأكاديميين، أو علماء الاجتماع ونسبة كبيرة من القانونيين.

1 لا يوجد في لبنان احصاء رسمي لعديمي الجنسية. هذا الرقم مبني على دراسة ميدانية قامت به جمعية روّاد الحقوق عام 2012 لعينة من 1000 عائلة يوجد في كل عائلة على الاقل فرد واجد عديم الجنسية. كما شملت العينة افراد اما اهلهم لديهم قيود احوال شخصية اما اصولهم من لبنان ولكن لم يتسجلوا في احصاء 1932.

2 المادة 1 من الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، اعتمدها في 28 أيلول/سبتمبر 1954 مؤتمر مفوضين دعا إلى عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في قراره رقم 526 ألف (د-17) تاريخ 26 نيسان/أبريل 1954،
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatelessPersons.aspx

يعيش على الأراضي اللبنانية تقديريًا أكثر من 50000 شخص عديم الجنسية حيث لا تعتبرهم أية دولة «مواطنًا [ين] فيها بمقتضى تشريعها». غير أنّ وجود هذا العدد الكبير من عديمي الجنسيّة في لبنان وبالتالي تحوّل انعدام الجنسيّة في لبنان إلى ظاهرة لم يكن كافيًا كي تحظى بالاهتمام الجدّي اللازم

فضلاً عن ذلك، لم يكرّس الدستور اللبناني أيّة حماية من انعدام الجنسيّة ولم يضع الجنسيّة في حمى القانون. كما أنّ لبنان لا يملك إطاراً قانونياً خاصاً بهذه المسألة، لذلك يُحرم عديمو الجنسية من الحماية القانونية بسبب افتقارهم إلى وجود قانوني وبالتالي من الوصول إلى الحقوق الأساسية بموجب القوانين المرعية، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فهم غير مشمولين في غالبية البرامج والخدمات الرسمية وغير الرسمية، ويجد هؤلاء أنفسهم في وضع هش ومهمّش ويفتقدون إلى مفهوم الحقوق والمطالبة بها كما إلى الثقة بإمكانية الحصول على الحقوق المتوفرة– على ضآلتها. فنجد العديد منهم لا يمارسون ما أتيحت لهم ممارسته من حقوق.

من هنا، نظراً إلى ندرة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بعديمي الجنسية -حتى أمكن القول غيابها الكامل- يأتي هذا البحث االأولي ليساهم في سد ثغرة معرفية تتعلّق بوصول عديمي الجنسية إلى التعليم، بحيث يوفّر قاعدة يمكن الانطلاق منها في تعزيز هذا الوصول ووضع برامج ذات علاقة، كما يمكن الانطلاق منها لمزيد من الدراسات والأبحاث المتخصّصة والمعمّقة الهادفة إلى بناء معرفة موضوعية، علمية وعملية تسمح بوضع سياسات واجراءات تضمن الوصول إلى حقّ التعلم لأفراد هذه المجموعة المهمشة.

وهنا لا بدّ من التشديد على أن التعليم الأساسي حق لكل شخص لبناني في سن الدراسة حسب القوانين اللبنانية، وهو إلزامي ومجاني في المدارس الرسمية. غير أنه متاح عمليًا لعديمي الجنسية لا سيما فئة مكتومي القيد بموجب تعاميم صادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي، وضمن شروط وإجراءات مبسّطة. حيث يمكن لمكتوم القيد الحصول على التعليم، إنطلاقاً من مبدأ حق التعليم للجميع الذي كرّسته شرعة حقوق الانسان وتبنته الوزارة. غير أن هذا الحق يبقى عرضة لاستنسابية الوزراء الذين يمكن أن يتجاهله أي منهم حارماً هذه الفئة من حق بديهي. وفي المقابل، لا يعلم الكثير من مكتومي القيد بهذه الإمكانية بسبب عدم النشر الكافي بشأنها، وعند معرفتهم بها لا يمارسونها في الكثير من الأحيان لأسباب متعدّدة، منها غياب المحفّزات حيث يعرفون أن فرص العمل أمامهم في المستقبل شبه معدومة، أو سوء تقدير أهمية التعليم.

إنطلاقا من هذا الواقع، دأبت «جمعية رواد الحقوق» على العمل للتعرّف على أوضاع عديمي الجنسية وأولادهم ومواكبة أحوالهم من شتى الجوانب الممكنة والتدخل لحل مشاكلهم، وذلك بهدف مساعدة هذه الفئة على تخطّي واقعها الصعب وتأمين الحلول المؤدية إلى معالجة ما أمكن من تعقيدات، مما يتيح دمجها في المجتمع. إن ما أنجزته الجمعية من دراسات بحثية علمية تحيط بالجانب القانوني لظاهرة إنعدام الجنسية، فتح الطريق فيما بعد للقيام بأبحاث اجتماعية تساعد على معرفة الواقع الاجتماعي لهذه الفئة بغية الإسهام في معالجة مشكلاتها القانونية والاجتماعية، وخاصة وضع تعليم أولاد عديمي الجنسية. لذلك هدف هذا البحث معرفة الوضع التعليمي لأولاد عديمي الجنسية وتبيان المشاكل والمصاعب التي تواجههم للوصول إلى التعليم.

منهجيـــة البحـث

الإشكالية التي انطلق منها البحث هي كون التهميش القانوني والاجتماعي لعديمي الجنسية في لبنان ينعكس على أنماط حياتهم الاجتماعية وإمكانيات ممارستهم الحقوق الأساسية. لا سيما حصول الأولاد على التعلم، إذ نستطيع القول بان العائق في وصول الأولاد عديمي الجنسية إلى التعلّم هو حصيلة التشابك بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

تم وضع البحث في خانة الأبحاث السوسيوانثروبولوجية، لما توفره النظريات الأنثروبولوجية من أدوات تحليل كاشفة للواقع الملموس، واعتمدنا أدوات مسح توصيفي وإحصائي ومنهجية تحليلية من خلال ربط المتغيرات ببعضها البعض والاستدلال على النتائج التي توصّل إليها هذا البحث. أي يتداخل فيها الجانب السببي «causalité» والجانب التفهمي «compréhensif». تلتها عملية بناء إشكالية البحث، ثم وضع الفرضيات التالية:

- **تدني المستوى التعليمي وعدم الوعي لدى الأهل حول أهمية التعليم يسهمان في عدم تسجيل أولادهم في المدارس**
- **العوامل الاقتصادية والاجتماعية، كالفقر أو انفصال الأهل مثلًا، تلعب دورًا كبيرًا في إبعاد الأولاد عديمي الجنسية عن التعلم**
- **عدم توافر الوثائق القانونية للأولاد عديمي الجنسية يعيق وصولهم إلى التعليم والتسجيل في المدارس**

وبناءً عليه تم تحديد موضوع البحث، ثم تحديد العيّنة وبناء الاستمارة الأولية للمقابلات الميدانية، والنزول إلى الحقل واستكشاف معالمه العامة، وذلك عبر مقابلات مباشرة ومفتوحة، الاختبار الميداني للإستمارة الأولية، تعديل الإستمارة على ضوء الاختبار المشار اليه وصياغتها بشكلها النهائي، تدريب المحققين الميدانيين، النزول إلى الحقل لملء الإستمارة، تدقيق مكتبي شامل لجميع الإستمارات، إدخال البيانات على نظام SPSS، ومن ثم استخراج الجداول الإحصائية وتحليلها.

تم اختيار حجم العينة وتوزعها لتكون نموذجًا عن توزع عديمي الجنسية في المناطق المشمولة. وعليه تكوّنت من 45 عائلة مؤلفة من 36 اب و42 ام (ما يجعل مجموع الأهل 78 فردًا) هو عدد الآباء والأمهات المقيمين مع أبنائهم، مع العلم انه قد تم تنفيذ 45 إستمارة مقابلة مع أرباب الأسر من ضمن هؤلاء (33 اب و12 ام). ومجموع أولاد هذه العائلات بلغ 111 ولد تراوحت أعمارهم بين 6 إلى 17 سنة. وبلغ مجموع الإستمارات المنفذة 156 إستمارة. وغطّت الدراسة الميدانية منطقتَي صبرا -الحي الغربي والنبعة، للتمكن من إجراء مقارنات وكشف الفوارق، نظراً لاحتضانهما عددًا من العائلات التي لديها أولاد عديمي الجنسية. هذا وقد تمت المقابلات الميدانية وملء الإستمارات في منازل أفراد العيّنة. تمّت المقابلات الميدانية خلال شهرَي تشرين الأول وكانون الأول 2022.

بناءً على الإشكالية الأساسية والفرضيات، تم وضع إستمارتين، الإستمارة الأولى مخصصة لأهل الأولاد عديمي الجنسية، والثانية تختص بكل ولد من أولاد هؤلاء ممن هم في عمر التعليم. وانطلاقًا من خصوصية مادة البحث وما ينطوي عليه من تعقيدات بسبب غياب أية مرجعية معرفية سابقة يُستند إليها، استدعى وضع الاستمارة بذل جهود إضافية، كان من نتيجتها بناء الإستمارة وتبيان المحاور التي اشتملت على كافة الأسئلة بصورتها الإحصائية والتحليلية.

صعوبات البحث

إن غياب أي بحث علمي ميداني سابق يطال أي من المستويات الاجتماعية الشبيهة بموضوع عديمي الجنسية شكل صعوبة بالغة، كان لا بد من اجتراح حلول مناسبةً لها. واجه البحث عددًا من الصعوبات اللوجيستية يأتي في مقدمها تردّد المستجوَبين، إذ أنهم يخافون دائماً مما يطرح عليهم من أسئلة وخاصة عندما يتناول السؤال الوضعين المادي والاقتصادي. بالاضافة إلى تخلّف بعض المستجوبَين عن الالتزام بالمواعيد المقررة سابقاً وصعوبة إيجاد العناوين.

تقسيم الدراسة

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ملخص تنفيذي، ومقدمة تناولت المنهجية المعتمدة، تحديد مجتمع البحث، إنتقاء العينة، بناء الإشكالية، وضع الفرضيات وتحديد الصعوبات التي واجهث البحث، وفصلين: تناول الفصل الأول دراسة الملامح الاجتماعية والاقتصادية للأهل، للتعرف على خصائص الأهل بشكل عام، والقيام بمقارنة هذه الخصائص حسب المنطقة، بشكل خاص، لما لها من انعكاسات على نسب التحاق الأولاد بالمدرسة. إن الفصل الأول -المتعلق بالأهل يشكل المحور الأساس للإنطلاق في عملية فهم وضع أولادهم التربوي كونهم المسؤولين (إلى جانب الدولة) عن إرسال أولادهم إلى المدرسة أو عدمه- هو أكثر توسعًا من الفصل الثاني المتعلق فقط بارتياد الأولاد للمدرسة. وقد ركّزت الدراسة بشكل أساسي على معرفة الوضع الاجتماعي، والتعليمي، والاقتصادي للأهل، وعلى إجراء مقارنة بين المنطقتين (صبرا والنبعة) لتبيان ما إذا كان هناك عوامل مشتركة أو اختلاف وتداعيات هذه على وصول/أو عدم وصول الأولاد إلى التعلم. اما الفصل الثاني فقد تناول الأوضاع التربوية للأولاد عديمي الجنسية لتسليط الضوء على واقعهم التعليمي حسب المنطقة التي يعيشون فيها، وربطها بالمتغيرات المتعلقة بالأهل، للتأكد من صحة الفرضيات التي تم وضعها، وخُتمت الدراسة بخلاصة وتوصيات.

الفصـــــــل الأول

أولـــياء الأولاد عديـــمي الجنســـية

الملـــــــمح العامـــــة

إنطلقـت الدراسـة مـن عـدة فرضيـات لمعرفـة الوضـع التربـوي لأولاد عديمـي الجنسيـة، وهـي:

- **تدني المستوى التعليمي وعدم الوعي لدى الأهل حول أهمية التعليم يسهم في عدم تسجيل أولادهم في المدارس**
- **العوامل الاقتصادية والاجتماعية، كالفقر أو إنفصال الأهل مثلاً، تلعب دورًا كبيرًا في استبعاد الأولاد عديمي الجنسية عن التعلم**
- **عـدم توافـر الوثائق القانونية للأولاد عديمي الجنسية يعيـق وصولهم إلى التعليم والتسجيل في المدارس**

وبهدف تبيان صحة أو دحض هذه الفرضيات تمت دراسة الملامح الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للأهل ومدى كونها عوامل مباشرة تؤثر على حصول الأولاد على التعلم أو عدمه. من أهم هذه الملامح: الجنسية، الوضع الاجتماعي، الوضع التعليمي، الوضع الاقتصادي، والوضع القانوني.

الملامـح الاجتماعيـة والقانونيـة

جنسيـة الأهـل

ينتمي الأهل في المنطقتين إلى جنسيات مختلفة، الأكثرية هي من عديمي الجنسية (59%)، ونسبة لا بأس بها من حاملي الجنسية اللبنانية (27%). أما نسبة الأجانب فهي (14%) وهم ينتمون إلى عدة بلدان، فمعظم الرجال هم من الجزائر، السودان، ومصر، والنساء من سوريا، الفليبين، أثيوبيا، مدغشقر، كونغو. وتبين أن غالبية الأهل من اللبنانيين والأجانب يسكنون في النبعة حيث تبلغ النسب على التوالي 71،4% و81،8% من مجموع كلٍّ منهما، أما أكثرية عديمي الجنسية 82،6% فهم يسكنون في منطقة صبرا.

جـدول رقـم 1
تـوزع الأهـل حسـب الجنسـية

جنسيـة الأهل	الآبـاء	الأمهـات	المجمـوع
لبناني	9	12	27٪ | 21
عديم الجنسية	24	22	59٪ | 46
أجنبي	3	8	14٪ | 11
المجموع	36	42	100٪ | 78

الرسم البياني رقم 1
توزع الآباء حسب الجنسية في صبرا

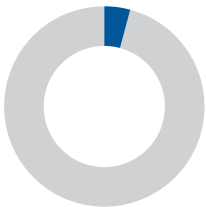

الرسم البياني رقم 2
توزع الآباء حسب الجنسية في النبعة

الرسم البياني رقم 3
توزع الأمهات حسب الجنسية في صبرا

الرسم البياني رقم 4
توزع الأمهات حسب الجنسية في النبعة

الوضع الاجتماعي

إن المتزوجين من الأهل يشكلون ما نسبته 71% من مجموع العينة، أي أن أغلب هذه العائلات مستقرة نوعًا ما، ما قد يخلق بيئة عائلية مريحة نسبيًا للأولاد. وعند المقارنة بين المنطقتين حسب الوضع العائلي، نرى أن نسبة المتزوجين تبلغ 91.3% من الأهل المستجوبين في صبرا، لتنخفض في النبعة إلى 68.8% من أسر المنطقة. أما نسبة الطلاق والانفصال فهي حوالي 22% في النبعة مقابل 6.5% في صبرا.

جدول رقم 2
الوضع الاجتماعي للأب حسب المنطقة

الوضع العائلي / المنطقة	متزوج	مطلق	أرمل	منفصل	مساكنة	المجموع
صبرا	21	-	-	2	-	23
النبعة	11	1	-	-	1	13
المجموع	32	1	-	2	1	36

جـدول رقـم 3
الوضـع الاجتماعـي للأم حسـب المنطقـة

الوضع العائلي / المنطقة	متزوج	مطلق	أرمل	منفصل	مساكنة	المجمـوع
صبرا	21	1	1	-	-	23
النبعة	11	2	1	4	1	19
المجموع	32	3	2	4	1	42

الرسـم البيانـي رقـم 5
تـوزع الآبـاء حسـب الوضـع العائلـي فـي صـبـرا

الرسـم البيانـي رقـم 6
تـوزع الآبـاء حسـب الوضـع العائلـي فـي النبعـة

الرسـم البيانـي رقـم 7
تـوزع الأمهات حسـب الوضـع العائلـي فـي صـبـرا

الرسـم البيانـي رقـم 8
تـوزع الأمهات حسـب الوضـع العائلـي فـي النبعـة

العمـــر عنـــد الـــزواج

فيما يتعلق بالعمر عند الزواج الأول، تبين أن معظم الأهل يتزوجون في أعمار تقل عن 20 سنة، إنما بفارق كبيرٍ حسب الجنس والمنطقة. فنسبة النساء اللواتي يتزوجن ما دون 20 عامًا بلغ 87% في صبرا و63.2% في النبعة، لتصبح هذه النسب تباعًا 52.2% و23.1% لدى الرجال. والملفت أن نسبة زواج القصار عالية لكل الفتيات والفتيان، إنما ترتفع أكثر عند الفتيات حيث تبلغ 34.8% دون 15 سنة في صبرا مقابل 5.3% في النبعة. ودون 18 سنة، فالنسب مرتفعة في صبرا مقارنة مع مثيلاتها في النبعة: 26.1% للرجال و56.5% للنساء في صبرا، لتنخفض إلى 7.7% للرجال و15.8% للنساء في النبعة.

جـدول رقـم 4
تـوزع الآبـاء حسـب المنطقـة والعمـر عنـد الـزواج الأول

المنطقة / العمر عند الزواج الأول	صبرا	٪	النبعة	٪
16-20	12	52,2	3	23,1
2-25	9	39,1	5	38,5
26-30	2	8.7	0	0
31-35	0	0	3	23.1
+36	0	0	2	15,4
المجموع	23	100	13	100

جـدول رقـم 5
تـوزع الأمهـات حسـب المنطقـة والعمـر عنـد الـزواج الأول

المنطقة / العمر عند الزواج الأول	صبرا	٪	النبعة	٪
15-	8	34,8	1	5.3
16-20	12	52,2	11	57.9
21-25	1	4,3	3	15.8
26-30	2	8,7	3	15,8
+31	0	0	1	5,3
المجموع	23	100	19	100

الوضـــع القانونـــي

أما بالنسبة للوضع القانوني للأهل، فهناك 21 فردًا يحملون الجنسية اللبنانية (12 أمًا و9 آباء) ولكن أولادهم غير مسجلين في سجلات النفوس لعدّة أسباب قانونية واجتماعية. فالأب اللبناني قد يعجز عن تسجيل أولاده لأسباب قانونية مرتبطة في الغالب بإمكانية أو عدم إمكانية تسجيل زواجه، لا سيما إذا كانت الزوجة أجنبية مقيمة بشكل غير نظامي أو كانت عديمة الجنسية. إلى جانب هذه الأسباب القانونية، توجد مجموعة عناصر قد تؤدي إلى عدم تسجيل الأولاد، منها الإهمال لأسباب ذاتية أو خلافات عائلية أو غياب المستندات اللازمة أو بسبب تعقيدات المسار وكلفته الإجمالية. أما بالنسبة للأم اللبنانية التي يمكنها أن تسجّل على قيدها أولادها المولودين خارج إطار الزواج فقط، فهي قد لا تقوم بذلك بسبب الجهل بهذه الإمكانية، أو تتقاعس عن ذلك تخوفًا من نظرة المجتمع إليها كأم عزباء أو خوفاً من أهلها أو بسبب رفضهم تسجيل الأولاد على سجلهم.

إلى جانب هؤلاء، يتوزع الـ 57 فرداً الباقون على الشكل التالي: 11 من الأجانب (من بينهم أجانب مقيمين في لبنان بطريقة غير نظامية) و 46 من عديمي الجنسية. ومهما يكن الوضع القانوني للأهل في هذه الحالات، فالمهم لدينا هو أن جميع أولادهم، موضوع الداسة، لا يملكون أوراقًا ثبوتية.

المستـــوى التعليمـــي

أما بالنسبة للمستوى التعليمي للأهل، تبين أن 65,4% من مجموع الأهل في المنطقتين هم غير متعلمين (ما دون الإبتدائي) مع وجود تفاوت في المستوى التعليمي حسب الجنس والجنسية. بشكل عام، إن نسبة المتعلمين لدى الآباء، إبتدائي وما فوق، تبلغ 33،3% من مجموع الآباء. وتبلغ نسبة الآباء اللبنانيين المتعلمين 66،7% من مجموع الآباء اللبنانيين. وتصل إلى 66،7% لدى الآباء الأجانب و16،7% لدى عديمي الجنسية. أما بالنسبة للأمهات المتعلمات إبتدائي وما فوق، فتبلغ 35،7% من مجموع الأمهات. وتبلغ نسبة الأمهات اللبنانيات المتعلمات 58،3% من مجموع الأمهات اللبنانيات، وتصل إلى 50% لدى الأمهات الأجنبيات و18،2% لدى الأمهات عديمات الجنسية.

وعند الربط بين المستوى التعليمي والجنسية حسب المنطقة، وبما أن معظم الأهل في النبعة هم من اللبنانيين والأجانب، وغالبية الأهل في صبرا هم من عديمي الجنسية، نرى فرقًا واضحًا بين المنطقتين فيما يختص بالمستوى التعليمي. فنسبة المتعلمين، إبتدائي وما فوق، هي الأعلى في النبعة، كما وأن المستوى التعليمي لدى الأهل اللبنانيين كما الأجانب متقدم في النبعة عنه في صبرا.

جـدول رقـم 6
تـوزع الآبـاء حسـب المستـوى التعليمـي والجنسيـة

المستوى التعليمي / الجنسية	أميّ	يقرأ ويكتب	إبتدائي	متوسط	جامعي	المجموع
لبناني	1	2	2	3	1	9
عديم الجنسية	16	4	3	1		24
أجنبي	1	-	-	2	-	3
المجموع	18	6	5	6	1	36
النسبة	**50٪**	**16,7٪**	**13,9٪**	**16,7٪**	**2,8٪**	100

جـدول رقـم 7
تـوزع الأمهـات حسـب المستـوى التعليمـي والجنسيـة

المستوى التعليمي / الجنسية	أميّـة	تقرأ ويكتب	إبتدائي	متوسط	مهني BT	ثانوي	جامعي	المجموع
لبنانية	5	-	2	1	1	-	3	12
أجنبية	2	2	3	-	-	-	1	8
عديمة الجنسية	18	-	-	1	-	1	2	22
المجموع	25	2	5	2	1	1	6	42
النسبة	59,5٪	4,8٪	11,9٪	4,8٪	2,4٪	2,4٪	14,3٪	100

الملامـــح الاقتصاديـــة والمعيشيـــة

العمـــل

بينت الدراسة أن 72% من مجموع عينة الأهل هم ناشطون إقتصاديًا، 58% منهم عاملون و14% باحثون عن عمل. ونسبة 28% من مجموع العينة لا يعملون ابداً، وتشكل النساء اللواتي لا يعملن نسبة 52% منها.

إن طبيعة الأعمال التي يقوم بها غالبية الرجال في العينة تنحصر بأعمال غير متخصصة، تشمل أعمال نظافة، توصيل بضاعة، الخدمة في مقهى (نادل)، حراسة بناية، جمع بلاستيك من حاويات النفايات، وبائع متجول وعتالة. أما بالنسبة للنساء فأكثريتهن يعملن في مجال الخدمة المنزلية.

وبالمقارنة بين منطقة النبعة والحي الغربي - صبرا، نجد تقاربًا في النسب بالنسبة للرجال، حيث تبين أن نسبة الرجال العاملين هي 78،3% في صبرا مقابل 77% في النبعة، الأمر الذي لا ينطبق على عمالة الأمهات، حيث بلغت على التوالي 21،7% مقابل 63،2%. أما بالنسبة لديمومة العمل نجد أن 47،8% من الأهل العاملين في صبرا يقومون بعمل متقطع مقابل 18،2% في النبعة مما يزيد من هشاشة الوضع الاقتصادي لدى نسبة من الأهل في صبرا. كما وأن أغلب العاملين في المنطقتين يمارسون عملهم في محيط المنطقة التي يعيشون فيها.

جـدول رقـم 8
تـوزع الأهـل حسـب النشـاط الاقتصـادي

الأهـل / العمـل	يعمل	متعطل سبق له العمل ويبحث عن عمل	لا يعمل	المجموع
الأب	28	8	-	36
	78٪	22٪	-	100٪
الأم	17	3	22	42
	41٪	7٪	52٪	100٪

جـدول رقـم 9
تـوزع الأهـل حسـب ديمومـة العمـل والمنطقـة

ديمومـة العمـل / المنطقـة		عمل دائم	عمل متقطع	المجموع
صيدا	الأب	10	8	18
	الأم	2	3	5
النبعة	الأب	10	-	10
	الأم	8	4	12
المجموع	الأب	20	8	28
	الأم	10	7	17

الدخـــــل

قبل البدء بالحديث عما أظهرته الدراسة حول مداخيل الأهل، علينا التطرق بشكل سريع إلى الوضع الاقتصادي العام في لبنان، والانهيار الذي أصاب البلد وأدّى إلى تدهور كبير في سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي، لما لذلك من تأثير على دخل الأهل في عينتنا.

إن قيمة الدولار في الدولة اللبنانية كانت تساوي 1500 ليرة لبنانية طيلة أكثر من عقدين من الزمن، حتى العام 2019، حيث دخل لبنان في اضطرابات اجتماعية وسياسية واقتصادية أثرت بشكلٍ كبير على السعر الرسمي لليرة اللبنانية مقابل الدولار، وبدت الدولة اللبنانية وكأنها مفلسة، ولجأت المصارف التجارية إلى حجز أموال المودعين.

كل ذلك أدّى إلى دخول الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان في ضائقة خطيرة، جعلت من الدولار عملة نادرة حيث وصل سعر صرف الدولار في السوق السوداء إلى ما يقارب الاربعين ألف ليرة لبنانية إبان جمع المعلومات . وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا الخلل بسعر الدولار إلى افقار الناس على كافة مستوياتهم وقطاعات مهنهم أي في كل من القطاعين العام والخاص، لأن رواتبهم بقيت بالليرة اللبنانية التي فقدت الجزء الأكبر من قيمتها الشرائية. والملاحظ هنا أن هذه الأزمة طالت وبشكلٍ كبيرٍ جدًا عديمي الجنسية لأن أغلبهم يتقاضون أجورهم باللليرة اللبنانية.[3]

إن متوسط دخل الأسرة السنوي يبرز سوء الوضع المادي لأسر المنطقتين بشكل عام. إلا أننا نرى تفاوتًا بينهما على هذا الصعيد (2116 دولارًا في صبرا و2400 دولارًا في النبعة)، والأهم من ذلك أننا نجد فرقًا كبيرًا فيما يتعلق بمتوسط الدخل السنوي المتأتي من عمل الأهل (996 دولارًا في صبرا و1675 دولارًا في النبعة). والملفت هو الاعتماد الكبير على المساعدات في صبرا والتي تفوق قيمتها، قيمة الدخل الناتج عن عمل الأهل.

3 لقد تم احتساب كل ما له علاقة بالدخل أو بالإنفاق على سعر صرف أربعين ألف ليرة للدولار كما هو كان متداول في تاريخ البحث.

المسكـــــن

إن وضع المسكن يساعد على فهم الوضع الفعلي للعائلات من النواحي كافة. لأن المنزل بحد ذاته يقدّم صورة عن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للأهل وللأولاد، كما يقدّم معلومات تحيط بالصعوبات التي يعيشها عديمو الجنسية من حيث نوعية المنزل أو شكله.

إن ما تعانيه هذه الفئة المهمّشه من أوضاع اقتصادية سيئه، يدفع بها إلى السكن في مناطق فقيرة، كالنبعة وصبرا، وهي مناطق محرومة من الحد الأدنى من خدمات الدولة كالكهرباء والماء والصرف الصحي والطرقات، إلخ... حيث تعيش الأسر في مساكن تفتقد للحد الأدنى من شروط العيش الكريم، كما وأن وضع المساكن تبرز الوضع الاجتماعي المعدم وخاصة في منطقة صبرا، بيد أن نسبةً لا يستهان بها من سكان هذه المنازل هم ممن سكنوا بيوتًا موروثة عن أجدادهم ومبنية على أرضٍ مشاعٍ بوضع اليد. وهنا تجدر الملاحظة أن الدولة اللبنانية بعيدة كل البعد عن هذه المناطق، فهي لا تدخل إليها ولا تسأل عن الأملاك أو أصحابها، أو عن الكهرباء والماء وكل ما إلى ذلك، وليس هناك أي تعداد أو إحصاء لقاطني هذه المنطقة. وبالنتيجة نجد أن هناك نوع من انعدام أي بنيةٍ تحتيةٍ أو رقابة على سلامة ومعايير البناء وغياب أي تخطيط مدني. أما في النبعة، فالمنازل من الخارج مقبولة في بعض الأحياء ولكنها تشبه منازل منطقة صبرا من الداخل إلى حدٍ ما.

> إن سوء الأوضاع التي يعيشها الأهل من مختلف النواحي لا بد وأن ينعكس على تعليم أولادهم تشكل عائقًـا أمـام ذهابهـم إلـى المدرسـة

إن أغلبية العائلات تسكن في منازل صغيرة، ما دون 50 مترًا مربعًا، حيث تبلغ النسبة 64% في صبرا مقابل 50% في النبعة وعند مقارنة متوسط مساحة المسكن مع متوسط عدد الأفراد المقيمين في الأسرة حسب المنطقة، نجد أن هناك اختلافًا واضحًا إذ تبلغ الأرقام في صبرا على التوالي 48،6 م.م. و6،24 فردا. مقابل 58،5 م.م. و4،9 فردًا في النبعة. أي بمعدل 7،8 م.م. للفرد الواحد في صبرا و 12 م.م. في النبعة.

إن نوع المسكن ونوعية أشغاله تختلف بين المنطقتين، فمعظم المساكن في النبعة (90%) عبارة عن شقق في مبان وهي مساكن مستأجرة، أما بالنسبة لمنطقة صبرا فإن 56% من المساكن مبنية على أرض مشاعٍ بالإضافة إلى ما نسبته 24% من المساكن المرتجلة.

بعد التعرف إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لأهالي الأولاد عديمي الجنسية، حسب المنطقة، نجد أن غالبية الأهل، وخصوصًا في صبرا، هم من عديمي الجنسية، أما اللبنانيين والأجانب من الأهل، فأكثريتهم تسكن في النبعة. أما بالنسبة للوضع العائلي، فمعظم الأهل هم متزوجون، والملفت شيوع زواج القاصرين وبشكلٍ بارز في صبرا. وعن المستوى التعليمي، فالأمية هي السمة الغالبة، خاصة لدى عديمي الجنسية، والذين يسكنون بغالبيتهم في صبرا. وفيما يتعلق بعمل الأهل، فعلى الرغم من أن مجمل الرجال في النبعة يقومون بعملٍ دائم، الأمر الذي لا نراه في صبرا، إلا أن أكثرية الرجال في المنطقتين هم ناشطون اقتصاديًا، كما النساء في النبعة. علمًا بأن غالبية الأعمال التي يقومون بها هي أعمال هامشية، لا تتطلب يدًا عاملة متخصصة. وعليه، فمن غير المستغرب أن تكون مداخيلهم متدنية، ما يستدعي لجوءهم للسكن في أحياءٍ فقيرةٍ تتناسب مع وضعهم الاقتصادي الهش.

إن سوء الأوضاع التي يعيشها الأهل من مختلف النواحي لا بد وأن ينعكس على تعليم أولادهم، من هنا نرى أنه من الضروري دراسة الأوضاع التربوية لهؤلاء الأولاد بهدف إيجاد تفسيرٍ للأسباب التي تشكل عائقًا أمام ذهابهم إلى المدرسة.

الفصـــــــل الثـــانـــي

الأوضـــاع التربويـــة للأولاد عديمـــــي الجنســـيـــة

إن سمة التعلم العامة، لمن يحصل من الأولاد على قسم من الدراسة، ذي طابع شكلي (أي محو أمية)، وهو لا يرقى إلى المستوى العام للدراسة في لبنان. أضف إلى ذلك ان عملية التعلم عند أولاد عديمي الجنسية تتصف بالتفاوت الحاد بين بيئة وأخرى. وهذا ما يستدعي البحث عن أسباب هذا التفاوت، والتي تتمحور حول خصائص اقتصادية واجتماعية للأهل وما توفّره من معطيات تسمح بفهم الفروقات بين أولاد صبرا والنبعة بنسب الالتحاق بالمدرسة.

على خلفية هذه المقاربة سيعالج هذا الفصل واقع جميع الأولاد الذين شملهم البحث، كما سنحاول تبيان مجمل المعطيات التي تساهم في إرسال الأولاد إلى المدرسة أو العكس (أي أسباب انقطاع بعض الأولاد عن الذهاب إلى المدرسة).

الالتحاق بمؤسسة تعليمية

تبين لنا نتائج الدراسة التي تناولت 111 ولدًا ممن تتراوح أعمارهم ما بين 6 و17 سنة، أن 65 ولدًا فقط منهم يرتادون المدارس أي بنسبة 42،3% من مجموع الأولاد، مع وجود فوارق كبيرة بين نسب الذين يتابعون دراستهم حسب المنطقة. أما نسبة الذين لا يتابعون حاليًا في مؤسسة تعليمية وسبق لهم المتابعة فهي 23،4% إضافة إلى 18،1% لم يذهبوا أبدًا إلى المدرسة.

أما عند النظر إلى نوع المؤسسة التعليمية، نلاحظ أن 49% من الأولاد الملتحقين بمؤسسة تعليمية (65 ولدًا)، يتابعون في مدارس رسمية، 25% في مدارس خاصة و26% في مدارس تابعة لجمعيات غير مرخصة لدى وزارة التربية. والجدير بالذكر أن هذه النسب تتفاوت بشدة بين المنطقتين.

إن العدد الفعلي للأولاد الذين يلتحقون بمدرسة فعلية (مدرسة رسمية) في منطقة صبرا هو 15 ولدًا فقط من أصل 71، في حين أن 15 ولدًا آخرين يتابعون في جمعية، حيث لا نستطيع اعتبارهم طلابًا في مدرسة، فتصبح نسبة الأولاد الذين يرتادون المدارس 21% من مجموع أولاد منطقة صبرا.

أما في منطقة النبعة فعدد الأولاد الملتحقين بمدرسة هو 33 ولداً من أصل 40، وعدد الأولاد الملتحقين بجمعية هو ولدين فقط. وعلى ذلك تبلغ نسبة الأولاد الذين يرتادون المدارس 82،5% من مجموع أولاد منطقة النبعة من العينة ممن هم في سن الدراسة.

بناءً على النسب المذكورة أعلاه، يتبين لنا التفاوت الحاد بين أولاد منطقتي صبرا والنبعة فيما يتعلق بمتابعة الدراسة في مدرسة فعلية.

أما بالنسبة للفروقات في الالتحاق بالتعليم الفعلي بين الجنسين على مستوى المنطقتين، لا نرى فرقًا في نسبة ارتياد المدرسة بين الذكور والإناث في والتي تبلغ 43،2% في الحالتين، على الرغم من وجود فروقات خفيفة لصالح الذكور في صبرا، ولصالح الإناث في النبعة. وعليه فإننا نستطيع القول بأن لا تمييز في إرسال الأولاد إلى المدرسة حسب الجنس.

ان الذين يتلقون التعلم في الجمعيات، لا نستطيع القول انهم يتلقون المنهج التعليمي الأساسي المعتمد في المدارس اللبنانية، بل نستطيع القول إنه أقرب إلى دروس محو الأمية. لذلك نرى أن هذا النمط من التعلم

في الجمعيات لا يؤدي الدور الصحيح حتى ينتقل هذا الطفل فيما بعد إلى أي مدرسة فعلية، ويتابع تحصيله العلمي. والجدير بالذكر أن بعض العائلات في صبرا ترسل أولادها لتلقي أوليات العلم في جمعية «تحدي» علمًا بأن هذه الجمعية تؤمن لهم مبلغاً وقدره 60 $ شهريًا (ستون دولاراً أميركياً) مقابل إرسال الولد أو الأولاد إلى مدرسة الجمعية.

تجدر الإشارة إلى أن متوسط عدد الأولاد في الأسرة في منطقة صبرا هو 5،12 ولدًا أما في منطقة النبعة فهو لا يتجاوز 2،9 ولدًا. أما متوسط عدد الأولاد في الأسرة بين 6 و17 سنة يبلغ 3،04 ولدًا في منطقة صبرا، أما في منطقة النبعة فيبلغ 2،1 ولدًا.

جـدول رقـم 10
تـوزع الأولاد حسـب الالتحـاق بمؤسسـة تعليمـية

الالتحاق بمؤسسة تعليمية	العدد	النسبة
يتابع في مدرسة	48	43.2٪
يتابع في جمعية	17	15.3٪
لا يتابع في مدرسة وسبق له المتابعة	7	6,3٪
لا يتابع في جمعية وسبق له المتابعة	19	17,1٪
لم يذهب أبدًا إلى المدرسة	20	18.1٪
المجموع	**111**	**100**

جـدول رقـم 11
تـوزع الأولاد المتابعيـن فـي مؤسسـة تعليميـة حسـب نـوع المؤسسـة والمنطقـة

نوع المؤسسة التعليمية / المنطقـة	رسمية	خاصة	خاصة داخلية	جمعية غير مرخصة	المجموع
صبرا	10	-	5	15	30
النبعة	22	9	2	2	35
المجموع	32	9	7	17	65
	49٪	14٪	11٪	26٪	100

الرسـم البيانـي رقـم 9
توزع الأولاد المتابعين للدراسة حسب نوع المؤسسة التعليمية في صبرا

الرسـم البيانـي رقـم 10
توزع الأولاد المتابعين للدراسة حسب نوع المؤسسة التعليمية في النبعة

الجهـة التـي تساعـد الولـد علـى إتمـام دروسـه

إن مساعدة الولد على إتمام دروسه خصوصًا في سنواته الدراسية الأولى يعطي دلالة على وعي الأهل بأهمية تعليم أولادهم، كما يعكس مستواهم التعليمي.

تظهر لنا الدراسة اختلافًا في نوعية مساعدي الأطفال على إتمام دروسهم، فغياب الأم بشكل جلي في صبرا يقابله حضورها الكثيف والفعلي في النبعة. ويعود السبب إلى ارتفاع نسبة الأمية لدى الأمهات في صبرا مما ينعكس سلبًا على مساهمتهن في مساعدة أولادهن على اتمام واجباتهم المدرسية في المنزل. أضف إلى وجود جمعيات تابعة للكنيسة تساعد الأولاد على إتمام دروسهم في النبعة.

أكـلاف الدراسـة

إن مجمل المدارس أكانت رسمية أو خاصة أو خاصة داخلية لا تستوفي أقساطًا مدرسية. فالأهالي لا يتكفّلون برسوم التسجيل في المدارس الرسمية كما وأنهم لا يدفعون أقساطًا في المدارس الخاصة وهذا عائد إلى المساعدات التي تقدمها لهم هذه المدارس عبر هيئات غالبيتها ذات طابع ديني. وبالتالي، ليس هناك ما يمكن تسميته أقساطًا مدرسية، وعليه، فإن مجموع الأنفاق على التعليم يقتصر على الكتب، اللوازم المدرسية والقرطاسية، الطعام خلال الدوام المدرسي والنقل.

وعند احتساب متوسط الإنفاق السنوي على التعليم (عدا الأقساط المدرسية) للولد الواحد حسب المنطقة نجد أنه يبلغ 245$ في صبرا ليصل إلى 316$ في النبعة.

جـدول رقـم 12
متوسـط الإنفـاق السنـوي علـى التعليـم (مـا عـدا الأقسـاط المدرسيـة) للولـد الواحـد حسـب المنطقـة

الإنفـاق / المنطقـة	صـبـرا	النـبعـة
الكتـب	1250 ألف	1538 ألف
	31,25 دولار	38,45 دولار
النقـل	4600 ألف	6470 ألف
	115 دولار	161,75 دولار
الطعـام	3411 ألف	4270 ألف
	85,28 دولار	106,75 دولار
اللـوازم	527 ألف	380 ألف
	13,18 دولار	9,5 دولار
المتوسـط العـام للإنـفـاق	**9788 ألف**	**12658 ألف**
	245 دولار	**316 دولار**
متوسط الدخل السنوي للأسرة من المهنة الرئيسية والمهنة الثانوية للأهل	39804 ألف	66997 ألف
	996 دولار	1675 دولار
متوسط الدخل السنوي للأسرة من المساعدات، تحويلات من الخارج...	44844 ألف	28993 ألف
	1121 دولار	725 دولار
المتوسـط العـام للدخـل السنـوي للأسـرة	**84648 ألف**	**95990 ألف**
	2116 دولار	**2400 دولار**

الجـهـات المساعـدة

بينت النتائج أن المدارس الخاصة التي يغلب عليها الطابع الديني والمتواجدة في منطقة النبعة هي بالإجمال التي تقدم مساعدات كلية لتعليم الأولاد أو جزئية على شكل كتب مدرسية أو لوازم وقرطاسية، أما الجمعيات ذات الطابع المدني، فيقتصر دورها على المساعدة في محو الأمية وهي ناشطة بشكل أكبر في منطقة صبرا.

بعد الاطلاع على الأوضاع التربوية للأولاد عديمي الجنسية في هذا الفصل، والتعرف على خصائص الأهل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية في الفصل الأول، سنقوم بالربط بين المتغيرات المتعلقة بالأهل وتلك التي تختص بتعليم الأولاد، للتحقق من صحة الفرضيات التي أطلقناها.

الالتحـاق بمؤسسـة تعليميـة والوضـع العائلـي لـرب الأسـرة

لقد تبين لنا في القسم الأول من الدراسة أن نسبة المتزوجين تشكل 71% من الأسر. ولمعرفة انعكاس الوضع العائلي للأسر على ارتياد أولادها للمدرسة، كان لا بد من دراسة توزع الأولاد حسب الالتحاق بمؤسسة تعليمية والوضع العائلي لرب الأسرة، الذي بيّن أن الوضع العائلي لا يلعب دورًا بارزًا في التحاق الأولاد بالمدرسة. فطلاق أو انفصال الوالدين لا يعيق وصول الأولاد إلى التعليم. وعليه نستطيع القول بأن ارتفاع نسبة المتزوجين في صبرا لا يؤثر إيجابًا على إرسال الأولاد إلى المدرسة، كما وأن وجود نسبة من المطلقين والمنفصلين في النبعة لا يلعب دورًا سلبيًا في ذهاب الأولاد إلى المدرسة.

بالمقابل، يمكننا الاستنتاج أن أعمار الزواج الأول للأباء والأمهات ومستواهم التعليمي قد يزيد في عدم وعيهم لأهمية تعليم أبنائهم لبناء مستقبلهم تحضيرًا لدخولهم معترك الحياة في المستقبل. إن عمر الـ 18 سنة هو العمر القانوني الذي يسمح لأي شخص بتحمل مسؤولياته. من هنا نرى أن الزواج المبكر لا يؤهل هؤلاء الأشخاص بشكل فعلي لتحمل أعباء الحياة ومسؤولياتها. وعليه فإن ارتفاع نسبة زواج القاصرين في صبرا (كما رأينا في الفصل الأول) قد يشكل عائقًا في وصول أولاد أسر هؤلاء المتزوجين باكرًا إلى التعليم نظرًا لعدم تقديرهم الكافي لأهمية تسجيل أبنائهم في المدارس.

جـدول رقـم 13
الالتحـاق بمؤسسـة تعليميـة والوضـع العائلـي لـرب الأسـرة

الالتحاق بمؤسسة تعليمية / الوضع العائلي لرب الأسرة	يتابع في مدرسة	يتابع في جمعية	لا يتابع في مدرسة وسبق له المتابعة	لا يتابع في جمعية وسبق له المتابعة	لم يذهب أبدًا إلى المدرسة	المجموع
متزوج	33,3٪	19,8٪	7,4٪	14,8٪	24,7٪	100
مطلق	50٪	-	10٪	40٪	-	100
أرمل	33,3٪	16,7٪	-	50٪	-	100
منفصل	100٪	-	-	-	-	100
مساكنة	100٪	-	-	-	-	100
المجموع	43,2٪	15,3٪	6,3٪	17,1٪	18٪	100

الالتحـاق بمؤسـسة تعليميـة والنشـاط الاقتصـادي لـرب الأسـرة

مما لا شك فيه أن الحالة الاقتصادية تلعب دورًا رئيسًا في أرسال الأولاد إلى المدرسة، خصوصًا مع تردي الأوضاع الاقتصادية والضائقة المالية التي تمر بها البلاد، حيث يطغى تأمين الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن على الحاجات الأخرى.

بينت الدراسة عن علاقة بين النشاط الاقتصادي لرب الأسرة وإرسال الأولاد إلى المدرسة. فالأولاد المنتمين إلى الأسر التي يعمل أربابها، هم الأوفر حظًا في المتابعة في مدرسة. وعند المقارنة بين المنطقتين فيما يختص بالنشاط الاقتصادي للأهل، نجد أن حوالي نصف الأهالي في صبرا يقومون بعمل متقطّع، بالإضافة إلى ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، مما يجعل أوضاع هؤلاء الاقتصادية أسوء نسبيًا مما هي عليه للأسر في النبعة. وعند الحديث عن الفارق في متوسط الدخل ومصادره بين المنطقتين (متوسط الدخل السنوي الناتج عن عمل الأهل في صبرا 996 دولارًا يقابله 1675 دولارًا في النبعة كما بيّنا في الفصل الأول)، لا بد لنا من التوقف أمام ارتفاع متوسط عدد الأولاد في الأسرة والذي بلغ في صبرا 5،12 ولدًا يقابله 2،9 ولدًا في النبعة. وعليه يمكن أن نقول بأن الأوضاع الاقتصادية في صبرا هي الأكثر هشاشة، الأمر الذي يؤدي حتمًا إلى ضعف نسبة ذهاب الأولاد إلى المدرسة، مما يتماشى مع فرضيتنا التي ترى في الفقر عاملًا مهمًا في إبعاد الأولاد عديمي الجنسية عن التعلم.

جـدول رقـم 14
توزع الأولاد حسب الالتحاق بمؤسسة تعليمية والنشاط الاقتصادي لرب الأسرة

الالتحاق بمؤسسة تعليمية لرب الأسرة / النشاط الاقتصادي	يتابع في مدرسة	يتابع في جمعية	لا يتابع في مدرسة وسبق له المتابعة	لا يتابع في جمعية وسبق له المتابعة	لم يذهب أبدًا إلى المدرسة	المجموع
يعمل	46,7٪	16,3٪	6,5٪	8,7٪	21,7٪	100
متعطل سبق له العمل ويبحث عن عمل	33,3٪	-	-	66,7٪	-	100
مكتفي	33,3٪	66,7٪	-	-	-	100
لا يعمل	20٪	-	10٪	70٪	-	100
المجموع	**43,2٪**	**15,3٪**	**6,3٪**	**17,1٪**	**18٪**	**100**

الالتحاق بمؤسسة تعليمية والمستوى التعليمي للأهل

عادة ما يترافق ارتفاع المستوى التعليمي للأهل مع زيادة الوعي لديهم بأهمية تعلم أبنائهم. ومن هنا لا بد من التعرف على المستوى التعليمي لكل من الأب والأم، وربطه بتعلم الأولاد. حيث أظهرت الداسة وجود علاقة إيجابية بين نسبة الأولاد المتابعين للدراسة والمستوى التعليمي للأهل. فكلّما تدنّى المستوى التعليمي للأهل، كلّما انخفضت نسبة ارتياد الأولاد للمدرسة. وعند الربط بين المستوى التعليمي للأهل وذهاب الأولاد إلى المدرسة حسب المنطقة، نرى فرقًا واضحًا بين المنطقتين. فنسبة المتعلمين، إبتدائي وما فوق، هي الأعلى في النبعة، والسبب يعود بشكلٍ كبيرٍ إلى أن الغالبية العظمى من الأهالي اللبنانيين والأجانب يسكنون في النبعة، حيث ترتفع نسبة المتعلمين لديهم حسب ما رأينا سابقًا، بينما نجد أن غالبية الاهالي عديمي الجنسية يسكنون في صبرا وهم في معظمهم من الأميين، وهذا ما يفسر إلى حد كبير الفرق في نسبة ارتياد الأولاد إلى المدرسة بين المنطقتين، كما ويؤكد صحة الفرضية حول تأثير مستوى الأهل التعليمي على إرسال الأولاد إلى المدرسة.

الالتحاق بمؤسسة تعليمية والوضع القانوني وجنسية الأهل

إن جميع الأولاد موضوع الدراسة لا يملكون أوراقًا ثبوتية، بغض النظر عن الوضع القانوني لأهلهم. وقد أظهرت الدراسة بأن صعوبة الحصول على الأوراق المطلوبة للتسجيل في المدرسة تشكل عاملًا هامًا يعيق وصولهم إلى التعليم. ويعود السبب في ذلك إلى عدم حيازتهم على وثائق رسمية. أما بالنسبة للعلاقة بين جنسية الأهل وتعلم الأولاد، فقد بينت النتائج زيادة في فرص التعليم لدى الأولاد الذين يحمل أهلهم جنسيات مختلفة، لبنانيين أم أجانب، على عكس الأولاد حيث الأهل لا جنسية لهم. إن امتلاك الأهل لجنسية، وخصوصًا الأب، قد يكون بحد ذاته، من بين الأسباب التي تشكل حافزًا لإرسال أولادهم إلى المدرسة، وهذا ما ينبغي علينا التحقق منه في الدراسات اللاحقة.

أسباب عدم متابعة الدراسة

حول أسباب عدم متابعة الأولاد لدراستهم، تبينت صحة الفرضيات الثلاث التي وضعت لهذه الدراسة. حيث تغلب نسبة اعتبار التعلم غير ذي أهمية وليس أولوية وذلك بنسبة عالية من إجابات الأهل خاصة في منطقة

صبرا، تأتي بعدها نسبة عدم توافر الوثائق القانونية للأولاد عديمي الجنسية الأمر الذي يشكل عائقًا أمام وصولهم إلى التعليم، كما وأن الكلفة المرتفعة للتعليم تم اعتبارها أيضا، من قبل الأهل، كأحد أسباب الانقطاع عن الدراسة.

جـدول رقـم 15
أسبـاب عـدم متابعـة الدراسـة

أسبـاب عـدم المتابعـة	النسبـة
عدم اعتبار التعليم ذو قيمة فهو ليس أولوية	**18.5٪**
لتعلم مهنة	1.9٪
يقال إن المدرسة ترفض تسجيل عديمي الجنسية	2.8٪
عدم توفر مدرسة في المحيط للمرحلة التعليمية المطلوبة	1.9٪
صعوبة في الحصول على الاوراق المطلوبة للتسجيل	**16.7٪**
رفض المدير تسجيله في المدرسة	7.4٪
إعاقة جسدية أو نفسية للتلميذ أو المرض	1.9٪
التعرض للتنمر والتمييز	0.9٪
الكلفة المرتفعة للتعليم	**13.0٪**
مساعدة الأسرة في الأعمال المنزلية	1.9٪
عدم رغبة الأهل في تعليم الأولاد	9.3٪
أسباب أمنية	3.7٪
أسباب عائلية (وفاة أحد الوالدين، أمراض مزمنة، إعاقة، إنفصال)	1.9٪
عدم الاستعداد أو الرغبة الشخصية لدى الولد في التعلم	**12.0٪**
بلوغ المستوى التعليمي اللازم لمزاولة الحياة المهنية	1.9٪
الرسوب المتكرر والتأخر الدراسي	4.6٪
المجموع	**100**

خلاصة وتوصيات

لقد أظهر هذا البحث مدى تردّي الأوضاع التي يعيشها عديمو الجنسية على كافة الأصعدة، مما ينعكس سلبًا على تعليم أولادهم. وعلى الرغم من وجود فروقات بين المنطقتين التي تمت دراستهما دراسة أولية، أظهرت النتائج تشابكًا بين العديد من العوامل التي تلعب دورًا في عدم وصول الأولاد عديمي الجنسية إلى التعلم وأهمها مسألة عدم امتلاكهم وثائق تعريف وسوء وضع الأهل المعيشي والاقتصادي وتدني المستوى التعليمي عند الأهل.

لا بـد مـن الإشـارة إلـى أن الأولاد ممـن لا يرتـادون المـدارس أكانـوا ذكـورًا أم إناثًـا، معرضـون لإعـادة إنتـاج أوضـاع أهلهـم بكافـة أشكالـهـا

فمن الناحية القانونية يواجه الأولاد عديمو الجنسية صعوبات في الحصول على التعليم بسبب نقص وثائق التعريف، ما يحرمهم لاحقًا من فرصة إيجاد وظيفة أو عمل، ولا يجعل من التعلم وسيلة للترقي الاجتماعي مما يؤثر سلبًا على الذهاب إلى المدرسة ويخفض رغبة الأولاد وأهلهم في التعلم. ومن الناحية والاقتصادية، فإن الافتقار إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة، من مأكل وملبس ومسكن، يجعل من عملية تعليم الأولاد أمرًا ثانويًا بالنسبة للأهل والأولاد على حد سواء. أما من ناحية تدنّي المستوى التعليمي للأهل، فهو يشكل عاملاً مؤثرًا في النظرة للتعلم بشكلٍ عام. إذ أنه يزيد من عدم تقديرهم لقيمة التعليم، فلا يعتبرونه من الحاجات الأساسية.

وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن الأولاد ممن لا يرتادون المدارس أكانوا ذكورًا أم إناثًا، معرضون لإعادة إنتاج أوضاع أهلهم بكافة أشكالها. فالتعليم يوفّر مكانًا آمنا للأطفال للتعلم والاندماج الاجتماعي ضمن المدرسة إذ يقلّل من مخاطر التجنيد القسري وعمالة الأطفال والاستغلال الجنسي وزواج القاصرين، كما ويمنح المعرفة والمهارات اللازمة لإيجاد حلول طويلة الأمد، تنعكس ايجابًا على تطورهم الشخصي والاجتماعي وفرصهم المستقبلية. خاصةً إذا ما حصلوا فيما بعد على الأوراق القانونية، وهذا الأمر حكماً يُسهم في إيجاد وظيفة أو عمل في المجتمع، وبذلك يكون الأولاد قد أنقذوا أنفسهم مما يعانيه أهاليهم اليوم.

ترسم نتائج هذا البحث صورة أولية عن واقع عديمي الجنسية وأولادهم، ومن المهم القول ان هذه العينة لا تعتبر عينة ممثّلة وذلك لصغر حجمها. ولكنها سمحت بتلمّس الواقع التعليمي للأهل والأولاد والأسباب الرئيسية التي تساعد أو تقف عائقًا أمام تلقي هؤلاء الأولاد للعلم، وخاصةً بعد ما تم كشفه من اختلافات بين منطقتي صبرا والنبعة.

لذا لا بد لـ «جمعية رواد الحقوق» من توسيع نطاق البحث باعتماد عيّناتٍ أكثر تمثيلاً وفي مناطق مختلفة من لبنان، وفقاً لواقع تواجد عديمي الجنسية، وعلى ضوء نتائج ذلك، ربما يكون بالإمكان في هذه الحالة إعطاء إجاباتٍ أكثر وضوحًا عن واقع عديمي الجنسية بشكل عام والواقع التربوي لأولادهم في لبنان، إجابات تزيد من فعالية التدخلات القانونية والاجتماعية التي تقوم بها الجمعية حاليًا.

التوصيـــــــــــات

- أن تضمن الدولة اللبنانية حق التعليم المنصوص عليه في القانون وشرعة حقوق الإنسان وحقوق الطفل، بشكل فعلي لكل الأولاد على الأراضي اللبنانية دون تفرقة أو تمييز.

- أن تولي الوزارات المعنية بالشؤون الاجتماعية والتربوية اهتمامًا خاصًا بواقع أطفال عديمي الجنسية والتسرب المدرسي، من خلال وضع برامج لتحفيز الأهل، وتحديد آليات للتنسيق مع كل الجهات المعنية الرسمية وغير الرسمية لإنشاء برامج تهدف إلى تمكين هؤلاء العائلات. مثالًا على ذلك مساعدات نقدية أو إعطاء الداتا بأعداد أولاد عديمي الجنسية حتى تولي هذه المؤسسات اهتمامًا إضافيًا مبنيّ على بيانات دقيقة.

- تقديم الدعم للمدرسة الرسمية لزيادة قدرتها على استيعاب المزيد من الطلاب، حيث تواجه بعض المدارس في لبنان ضغوطًا على مستوى البنية التحتية والكادر التعليمي.

- على المنظمات الأهلية تكثيف التوعية حول أهمية التعليم وكيفية الوصول إلى هذا الحق، كالقيام بورشات عمل مع المدارس الرسمية والخاصة وأهالي أولاد عديمي الجنسية ومهتمين من الجهات المانحة ومسؤولين في الدولة اللبنانية، خاصة من كلية التربية والجمعيات المختصة، للتنسيق في ما بينها من أجل تحسين واقع عديمي الجنسية ودمجهم وإعادة الاعتبار لهم على كافة المستويات. كما مساعدة الأهل من قبل فرق متخصصة بإجراء دورات توعية حول كيفية تسجيل أولادهم في المدارس والتقدم بطلب للترشح للامتحانات لنيل الشهادة الرسمية.

- أن تهتم الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية والمكتوبة بنشر الوعي خاصةً لدى هذه الفئة وعن واقعها، بهدف التثقيف ونشر المعلومات الأساسية حول كيفية استفادة الأهل من التعليم وما توفره المدرسة الرسمية من تسهيلات تسمح للأولاد بمتابعة دراستهم.

عــن روّاد الحقـــــوق

تعمل جمعيّة روّاد الحقوق على الدفاع عن الحقوق الاساسيّة للفئات المهمّشة في لبنان، مركّزة بشكل خاص على عديمي الجنسيّة واللاجئين والمهاجرين وتقوم رسالتها على تعزيز العدالة واحترام حقوق الإنسان وكرامة اللّاجئين والمهاجرين وعديمي الجنسيّة. وتتمثّل نشاطاتها في تقديم المشورة القانونيّة والتدريب المتخصّص لمختلف الفئات المعنيّة وأصحاب الشأن، والتوثيق والأبحاث ونشر الدراسات، إضافة إلى بناء حوار مع الجهات الرسميّة. جمعيّة روّاد الحقوق عضو مؤسّس في كل من الائتلاف المدنيّ لدعم استقلال القضاء وشفافيته ومجموعة العمل حول انعدام الجنسيّة.